محاولة تحليل أثر تطبيق السياسات الإصلاحية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980–2011)

أ. **علواش وردة :** أستاذة مساعدة قسم (أ)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة– بومرداس

ملخص: قمنا من خلال بحثنا هذا بمحاولة بناء نموذج قياسي اقتصادي لدراسة أثر السياسات الاقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980–2011). تطرقنا في البداية إلى الإطار النظري لطبيعة السياسات المطبقة في الجزائر وآثارها على سوق العمل ثم فيما بعد قمنا بسرد لأهم الأساليب المنتهجة من طرف الدولة من أجل التصدي للمشاكل الاجتماعية بشكل عام و البطالة بشكل خاص. وحاولنا فيما بعد صياغة نموذج قياسي لقياس أثر هذه السياسات على معدل البطالة. توصلنا بعد التقدير و التقييم إلى نتيجة مفادها أن البرامج المرافقة لعملية الإصلاح لم يكن لها أثر على البطالة. و يرجع السبب ربما في ذاك إلى ظهورها مع بعض المتغيرات الأخرى ذات التأثير المعنوي القوي مما أضعف أهميتها النسبية التفسيرية. وفي الأخير استنتجنا أن معدل البطالة يفسر بكل من حجم الناتج الداخلي الإجمالي و عدد السكان وحجم الأجور و معدل الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: –البطالة –السياسات الإصلاحية –البرامج المرافقة –النموذج القياسي.

Essai d'analyse de l'impact de la mise en œuvre des réformes économiques sur le taux de chômage en Algérie durant la période (1980-2011)

Résumé : A travers ce présent travail, nous avons tenté d'élaborer un modèle économétrique pour mesurer l'impact des nouvelles politiques issues des réformes engagées par les pouvoirs publics durant la période (1980-2011) sur le chômage en Algérie. A cet effet, nous avons commencé d'abord par un aperçu théorique relatif à ces politiques et leurs incidences sur le marché de travail. Ensuite nous abordé toutes les mesures d'accompagnement prises par les pouvoirs publics pour contrecarrer les effets néfastes engendrées par ces politiques. Nous avons, en enfin, tenté d'évaluer l'impact de ces mesures d'accompagnement sur le chômage à l'aide d'un modèle économétrique. Cette étude nous a permet de conclure que les différents dispositifs d'accompagnement, n'ont pas eu d'impact sur l'emploi ; cela est dû peut-être à la présence de cette variable avec d'autres variables ayant plus d'impact sur le phénomène dans le modèle. Enfin, après jugement du modèle, il a été constaté que le taux de chômage est expliqué par : le PIB ; la population ; la masse salariale; le taux d'investissement.

Mots clés : -Chômage -politiques réformistes -dispositifs d'accompagnement –modèle économétrique-

المقدمة

تعتبر سياسة التشغيل في الجزائر من أهم العناصر المحورية التي يرتكز عليها في بناء المخططات التنموية منذ الاستقلال، حيث أعطيت الأولوية للجانب الاجتماعي (التشغيل) على حساب الجانب الاقتصادي(المرودية) في تسيير الاقتصاد الوطني عامة و المؤسسات الاقتصادية و المحلية بشكل خاص[1]. ومع لانخفاض المستمر لأسعار الخام الذي بدأ منذ بداية السداسي الثاني من سنة 1985 والذي زاد حدة و وصل إلى أدنى مستوياته في سنة 1986، تبين أن الاقتصاد الجزائري هش لأنه يرتكز أساسا على المداخيل البترولية كما تبين أيضا عدم جدية الأفكار الوهمية التي تنوه بالجهود التي بذلت في الفترة السابقة والمتعلقة بالصناعات المصنعة لأن بعد سنة 1986 اتضح أن هناك عدة اختلالات هيكلية غير ظاهرة بسبب نمط التسيير الاقتصادي المعتمد في هذه المرحلة.

وبعد التوجه الاقتصادي الجديد، المنتهج منذ بداية التسعينات، أضحت المؤسسات العمومية غير قادرة على منافسة المؤسسات الأجنبية التي تنشط في الأسواق العالمية. أجبر هذا المحيط الجديد المتميز بالانفتاح الاقتصادي بدفع الثمن الباهظ بسبب الوضعية الصعبة التي تخبطت فيها هذه المؤسسات العمومية مما دفع المهتمين بتسيير شؤون الاقتصاد الوطني لتدارك الاختلالات الكبرى باتخاذ مجموعة من التدابير على كل المستويات (غلق و خصخصة بعض المؤسسات و تسريح ألاف من العمال...الخ).

من خلال دراستنا هذه نطرح الإشكال الخاص بمدى تأثير تطبيق هذه السياسات الإصلاحية على معدل البطالة، حيث نستند على فرضية أساسية مفادها أن السياسات الإصلاحية المنتهجة يترتب عنها العديد من الآثار السلبية على المستوى الاجتماعي بصفة عامة وعلى مشكلة البطالة بصفة خاصة منذ تطبيقها إلى غاية سنة 2011. نستعين في تحليل آثار السياسات الإصلاحية على معدل البطالة بأدوات القياس الاقتصادي. نحاول من خلال عملنا هذا قياس هذه الآثار عن طريق بناء نموذج قياسي اقتصادي، وتقديره وتقييمه باستعمال برنامج SPSS. و من أجل الوصول إلى الهدف المسطر قسمنا عملنا إلى ثلاثة أجزاء أساسية و هي:

–الجزء الأول : السياسات الإصلاحية الاقتصادية ونتائجها على سوق العمل.

–الجزء الثاني: الإجراءات المرافقة للسياسات الإصلاحية للتصدي للمشاكل الاجتماعية.

–الجزء الثالث: محاولة بناء نموذج قياسي اقتصادي لتحديد المتغيرات المؤثرة في مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة(1980–2011).

الجزء الأول: السياسات الإصلاحية ونتائجها على سوق العمل

[1] Ait taleb A. et Melbouci L. La prise de décisions dans les entreprises publiques algériennes de production" in revue Algérienne des Sciences Juridiques, Économiques et Politiques, Université d'Alger, fac de Droit, n °04/2008 pp.05-25, © ENAG, Algérie, P. 6.

تميزت فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بوجود اختلالات اقتصادية واجتماعية نتيجة لطبيعة تسير الاقتصاد الذي كان يتميز بالتسيير المخطط وأيضا لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومع وتفاقم المشاكل الاقتصادية كان لزاما على الدولة أن تغير من نمط تسيير اقتصادها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق . فلجأت الجزائر إلى الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) من أجل التمويل. لكن بالمقابل و بغرض ضمان استرجاع أموالها فرضت هذه الهيئات الدولية على الجزائر بعض الشروط تتمحور في اعتماد السياسات الإصلاحية لتدارك التوازنات الاقتصادية.

الفترة الأولى (1985–1993)

تعتبر هذه الفترة عشرية ضائعة[1] للاقتصاد الجزائري نظرا للمشاكل المطروحة و المتعلقة بالإختلالات الخارجية الكبرى و التضخم المفرط و ركود الإنتاج الصناعي و التبعية الغذائية و تدني الأوضاع الاجتماعية. و من بين العوامل التي ساعدت على تفاقم هذه المشاكل نذكر السياسات الاقتصادية الكلية غير الناجعة بالإضافة إلى الصدامات الخارجية التي أثرت على مستوى التبادلات الخارجية وبالتالي على المديونية الخارجية.

تبنت الدولة الجزائرية على غرار الدول الشرقية والكثير من الدول المتخلفة مجموعة من السياسات الإصلاحية في المجال المالي و النقدي وإصلاح المؤسسات العمومية. حيث وقعت الجزائر مع الهيئات المالية الدولية على اتفاقيتين من أجل الحصول على القروض و المساعدات المالية لتحقيق توازن الاقتصاد الكلي، حيث جرى الاتفاق الأول في 31 ماي 1989 وهو ما يعرف باتفاق(Stand–by). أما الاتفاق الثاني الذي يعرف بتسهيل التمويل الموسع[2] (FFE) فقد جرى في 3 جوان1991. وقد تم إبرام هذان الاتفاقان وفق شروط صارمة حددها الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، ونذكر أهم تلك الشروط فيما يلي :

–تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

–خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية[3].

–مراقبة توسع الكتلة النقدية .

–تحرير الأسعار.

–العمل على خفض سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار[1] .

[1] Cherif Chakib, Programme d'ajustement structurel et résultats socio-économiques en Algérie, in revue sciences humaines, n°18, Décembre 2002, pp. 39-56, éditée par Université Mentouri, Constantine, Algérie, 2002.
[2] Cherif Chakib, Op-cit, P. 40

[3] رماش هاجر ، اتفاق الشراكة الاوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، 2012–2013 ،ص 115.

-تخفيض معدلات التضخم عن طريق تثبيت الأجور.

-تحرير التجارة الخارجية.

-إصلاح النظام الضريبي.

الفترة الثانية (1994-1998)

لم تحقق الاتفاقيات السابقة مع المؤسسات المالية الدولية الأهداف المرجوة منها بسبب تفاقم الأزمة المالية الجزائرية، وخاصة مع انخفاض أسعار البترول وصعوبة الأوضاع الأمنية السائدة آنذاك. مما دفع بالسلطات العمومية آنذاك إلى طلب المساعدة الدولية للمرة الأخرى، و تم هذا الاتفاق على مرحلتين:

المرحلة الأولى: التثبيت الاقتصادي القصير الأجل (من أفريل 1994 إلى غاية ماي 1995) وهو عبارة عن اتفاق للاستعداد الائتماني، لكنه لم يصل إلى الأهداف المرجوة منه لسببين مختلفين :[2] أولا، لأن الدولة لم تستطع منع الخسائر المحققة من طرف المؤسسات العمومية. ثانيا، لأن السياسات الإصلاحية الخاصة بالمؤسسات لم تكن جد فعالة.

المرحلة الثانية: التعديل الهيكلي المتوسط الأجل (1995-1998)، وكان الهدف من هذا البرنامج تعميق إجراءات الاستقرار برفع الكمية المعرضة من السلع والخدمات مع رفع وتيرة النمو في الأجل المتوسط.

ومن أجل الوصول إلى إعادة توازن الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة ، تم تحديد مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

-العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي من أجل تخفيض معدلات البطالة بإحداث مناصب شغل جديدة.

-المحافظة على القدرة الشرائية للفئات المتضررة من جراء هذه السياسات الإصلاحية.

-تخفيض معدلات التضخم.

-تخفيض عجز الميزانية من 2,8%[3] خلال الفترة 1994- 1995 الى1,3%.

-استعادة توازن ميزان المدفوعات.

-تحرير الأسعار وتخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات.

-منح الاستقلالية للبنوك التجارية في تقديم القروض.

-تحرير أسعار الصرف (تتبع قانون العرض و الطلب).

---

[1] بن طالبي فريد، السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد الصادرة عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد رقم03، جوان 008 ، ص 175 .

[2] شنافي ليندة ،تأثير سياسة الاصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري : دراسة تحليلية ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2009-2010 ،ص 155.

[3] شنافي ليندة ، مرجع سابق، ص 156

–تنمية الادخار العمومي.

–تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17% (1 دولار=36 دج).[1]

–اهتمام أكثر بخصخصة المؤسسات.

نتائج تطبيق السياسات الإصلاحية على سوق العمل في الجزائر

أدت عملية تطبيق السياسات الإصلاحية التي فرضتها الهيئات المالية الدولية إلى نتائج وخيمة على الجانب الاجتماعي بوجه عام و على سوق العمل بوجه خاص. حيث لوحظ في تلك الفترة ارتفاع عدد طالبي العمل مقابل انخفاض الفرص المتاحة على العمل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة بالمقارنة بالفترة السابقة.

فمنذ منتصف الثمانينات ،انخفضت فرص العمل المتاحة و تراجع مستوى التشغيل بسبب انخفاض أسعار البترول، مما أدى بدوره إلى انخفاض إيرادات الدولة وبالتالي انخفاض الاستثمارات المنشاة للتوظيف حيث قدرت عدد المناصب الشغل الجديدة مع نهاية 1994 ب50000 منصب جديد فقط[2]، وهذا ما أحدث في زيادة عدد البطالين وبالتالي ارتفاع معدل البطالة إلى 27 % سنة 1994 إضافة إلى أن الاقتصاد الوطني لم يستطع أن يلبي الطلب الإضافي المتزايد على خلق مناصب الشغل،حيث قدر معدل خلق مناصب الشغل في الفترة (1994–1997) بحوالي40 ألف منصب[3].

عرفت معدلات البطالة في المرحلة الأولى لبرنامج الإنعاش الاقتصادي معدلات منخفضة مقارنة مع فترة السياسات الإصلاح وذلك لتدخل الدولة لتخفيض من الآثار السلبية على الجانب الاجتماعي كمحاربة الفقر، تشييد العديد من السكنات، إحداث مناصب شغل جديدة، وقد تزامن هذا مع ارتفاع عائدات النفط مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة لمستويات قياسية حيث انتقل من27,3 % سنة 2001 إلى 17,65 % سنة 2004 أما المرحلة الثانية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والذي امتد من سنة 2005الى سنة 2009 ويعتبر هذا البرنامج تكميلي للبرنامج الأول، ويهدف إلى تدعيم النمو واستحداث مناصب شغل جديدة وهو ما تجسد على أرض الواقع بحيث انتقلت معدلات البطالة من 29,49% سنة 2000 إلى 10% سنة 2010 كما يوضح ذلك الجدول التالي:

[1] بورنان مصطفى ،بورنان ابراهيم ، واقع وأفاق المؤسسات المصغرة في الجزائرفي الفترة ما بين 2000–2010 ،الملتقى الوطني الاول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلالل الفترة 2000–2010، بومرداس أيام 18–19 ماي 2011، ص 707

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية 2010، الجزائر،ص188.

[3] رماش هاجر،مرجع سابق، ص116.

الجدول رقم (01): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	29,49	27,31	25,66	23,71	17,75	15,27	12,3	13,88	11,3	10,2	10,0

المصدر : الديوان الوطني للاحصاء ONS

الجزء الثاني: الإجراءات المرافقة للسياسات الإصلاحية

سببت عملية تطبيق الإصلاحات الهادفة لاسترجاع التوازنات الاقتصادية والمالية في تدهور الأوضاع الاجتماعية للأفراد و خاصة الفئات الهشة والمحرومة بسبب غياب المشاريع الاستثمارية الجديدة والتسريح الجماعي للعمال الناجم عن عمليات الهيكلة وحل المؤسسات. بهدف التخفيف من الآثار الاجتماعية في شكل عام و البطالة بوجه خاص، اعتمدت السلطات العمومية عدة برامج التي تعرف بالإجراءات المرافقة للسياسات الإصلاحية.

يمكن أن نميز بين نوعين من الإجراءات الخاصة لمواجهة البطالة في الجزائر: [1] يتميز النوع الأول بارتباطه بالحماية الاجتماعية للفئات المتضررة من جراء السياسات الإصلاحية وهي الشبكة الاجتماعية والأنشطة ذات المنفعة العامة و المنحة الجزافية للتضامن و أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة. أما النوع الثاني، فيعتبر كمحاولة لإيجاد بدائل لتمكين الشباب من الاندماج في الحياة المهنية خاصة خرجي الجامعات بهدف اكتسابهم الخبرة المطلوبة من خلال برنامج عقود ما قبل التشغيل. أما بالنسبة للبدائل الأخرى، فنلاحظ أن الدولة تبنت برنامجين واعدين: يتمثل الأول في إنشاء المؤسسات ويتمثل الثاني في برامج الإنعاش الاقتصادي. وكل هذه الإجراءات نستعرض باختصار فيما يلي:

1-الشبكة الاجتماعية(Filet Social)

تم الشروع في برنامج الشبكة الاجتماعية منذ سنة 1992، عن طريق تخصيص إعانات مالية لمساعدة الفئات المحرومة والمتضررة من الوضعية الاقتصادية السيئة في تلك الفترة خاصة بعد رفع الدعم الكلي للأسعار و التسريح الجماعي للعمال.

2-الأنشطة ذات المنفعة العامة (Activité d'Intérêt Général)

أنشأ هذا البرنامج في أكتوبر1994 نتيجة الآثار السلبية على الجانب الاجتماعي بسبب تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من خلال تقديم منح مالية لشباب العاطل مقابل قيامه بأنشطة تعود بالفائدة على المصلحة العامة.

3-المنحة الجزافية للتضامن (Allocation forfaitaire de solidarité AFS)

[1] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 324

تقوم الدولة من خلال هذا البرنامج بدفع منح مالية تتراوح قيمتها بين 600 دج و 1200 دج شهريا للفئات المحرومة عديمة الدخل ومن بين هؤلاء المستفدين نجد الأشخاص المسنين الذين تجاوزت أعمارهم 60 سنة و المرضى غير القادرين على العمل و المعاقين الدين حددت إعاقتهم بنسبة أقل من 100%. لكن بظهور بعض المشاكل في تسييرها من طرف مصالح البلديات أوكلت مهمة تسييرها إلى مصالح وكالة التنمية الاجتماعية. و بموجب القرار الذي صدر في الجريدة الرسمية في أكتوبر 2008 و الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2009 بأثر رجعي منذ جانفي 2008 عرفت قيمة المنحة الجزافية للتضامن ارتفاعا لتصل إلى 3000 دج. واستفاد من هذه الزيادة ما يقارب 1510000 مستفيد حسب تصريحات وزير التضامن الوطني و الآسرة السيد سعيد براكات أمام نواب للرد على السؤال الشفهي المطروح من طرف أحد النواب.

4–الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (Emploi Salarial sur initiative locale)

أنشا هذا الجهاز سنة 1990 بهدف إنشاء الكثيف لمناصب الشغل لمدة عام، حيث تم خلق هذه الوظائف خاصة في المجالات غير المنتجة والتي لا تحتاج إلى تأهيل علمي وترتكز هذه الأخيرة في القطاع الخدمات.

5–أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة (TUP–HIMO)

وهو برنامج تشارك فيه العديد من القطاعات بهدف خلق فرص عمل مؤقتة وبصورة كثيفة للشباب البطال بدون مؤهلات. من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مثل صيانة الطرق و صيانة شبكة الصرف الصحي و حماية وتجميل المحيط...الخ

6– عقود ما قبل التشغيل (CPE)

بدأ العمل بهذا الجهاز سنة 1998 و يخص فئة الشباب ذات المؤهلات الجامعية بالدرجة الأولى و الهدف منه هو إعطاء فرصة للشباب لاكتساب الخبرة وإدماجهم بسهولة في سوق العمل. حددت مدة الإدماج بسنة كاملة قابلة للتمديد إلى ستة أشهر. يتلقى الشاب مبلغ 6000 دج شهريا أما التقني السامي فيتحصل على 4500 دج. مكن هذا الجهاز بتوظيف 100 000 100[1] شاب خلال سنتي 2004 و 2005 و لكن لم يستطع استيعاب العدد الكبير من خرجي الجامعات.

7– برنامج الإدماج المهني (DIP)

يهدف هذا الجهاز إلى إدماج الشباب العاطل عن العمل في الحياة العملية عن طريق إنشاء مناصب الشغل وخلق المشاريع والمؤسسات الخاصة ومراكز التكوين. وما يمكن ملاحظته انه تم إدماج 603758[2] شاب خلال فترة الإصلاحات وفق هذا البرنامج، حيث يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى من حيث توفير مناصب الشغل بواسطة هذا الجهاز ثم قطاع الإدارة وأخيرا قطاع البناء والأشغال العمومية.

8–الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

أنشأ هذا الصندوق سنة 1994 لمساعدة الأشخاص الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية، من خلال تقديم منحة البطالة للمنتميين إلى هذه الفئة مع البحث عن الشغل التابع للصندوق، وانطلاقا من سنة 2004 أضيف لهذا الجهاز مهمة أخرى تتعلق بإنشاء مؤسسات صغيرة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 35 سنة و50 سنة، حيث

[1] ناصر مراد، فعاليات آليات التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل واليات تحسينه، كلية العلوم اجامعة الجزائر أيام 25–26 جوان،2008 ، ص73

[2] ناصر دادي عدون و عبد الرحمن العايب،مرجع سبق ذكره،ص286.

سمحت هذه الإجراءات الجديدة برفع مبلغ الاستثمار إلى 10 ملايين دينار جزائري بعد ما كان يقدر فقط بـ 5 ملايين دينار جزائري.

9- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. وأنشأت هذه الوكالة سنة 1997، هدفها مرافقة الشباب البطال الذين أعمارهم تتراوح بين 19 و35 سنة من أجل إنشاء وتوسيع المؤسسات المصغرة بالتنسيق مع البنوك العمومية. كما تمنح هذه الوكالة امتيازات مالية وامتيازات جبائية هامة للمستفدين.

10-الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرَ(ANGEM)

أنشأت هذه الوكالة سنة 2004 بهدف ترقية العمل الذاتي من خلال منح القروض للحرفين وللنساء الماكثات في البيت بشرط أن يكون المستفيد لديه 18 سنة فما فوق، ولديه مؤهلات أو خبرة في النشاط الذي اختاره. لعبت الوكالة الوطنية لتسير الفرض المصغر دورا كبيرا في تخفيض معدلات البطالة عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة و الجدول التالي يمثل المشاريع الممولة من طرف البنوك خلال الفترة 2005–2008

الجدول رقم(02): المشاريع الممولة من طرف البنوك خلال الفترة (2005 –2008)

البـــنوك الممولة	عدد المؤسسات المصغرة المستفيدة من التمويل	%
البنك الوطني الجزائري BNA	55	43
بنك التنمية المحلية BDL	29	23
البنك الخارجي الجزائري BEA	16	13
القرض الشعبي الجزائري CPA	20	15
البنك الجزائري للتنمية الريفية BADR	07	05
المجموع	127	100

المصدر: بورنان مصطفى وبورنان ابراهيم، واقع وأفاق المؤسسة المصغرة في الجزائر في الفترة 2000–2010، مرجع سابق ص 717.

11-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشأت هذه الوكالة بعد صدور قانون الاستثمار في 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. وتهدف هذه الوكالة إلى تشجيع وتطوير الاستثمار، مما سمح في تخفيض معدلات البطالة باستحداث مناصب الشغل في القطاعات المختلفة. قدرت المناصب الجديدة المستحدثة خلال الفترة (2000–2008)[1] في القطاعات الثلاثة الفلاحة و الخدمات والأشغال العمومية على التوالي:

[1] عريوة نصير،لمجد بوزيد،عبد الله بلوناس، تكامل آليات التشغيل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية في الجزائرحول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000–2010، بومرداس أيام 18–19 ماي 2011، ص 644.

6667000 و666000 و417000 منصب جديد. وما يمكن ملاحظته من خلال هذه المعطيات أن هناك تقارب بين قطاعي الفلاحة و الخدمات من حيث المناصب المستحدثة مقارنة بقطاع الأشغال العمومية.

الجزء الثالث: محاولة قياس أثر تطبيق السياسات الإصلاحية على البطالة

نقوم في هذا الجزء بالدراسة التطبيقية، وذلك بمحاولة بناء نموذج قياسي لقياس لأثر السياسات الإصلاحية على معدل البطالة. ويهدف هذا النموذج إلى :

أولا : تحديد أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على معدلات البطالة في فترة الإصلاح الاقتصادي

ثانيا : تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر فاعلية في التأثير على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الممتدة بين 1980 و2011

1–المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على معدلات البطالة

بناءا على ما تم استعراضه في السابق، نلاحظ أن من بين أهم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في حجم البطالة في الاقتصاد الجزائري هي: الناتج الداخلي الإجمالي، الاستثمار، الأجور، معدل التضخم ،عدد السكان، برامج الإصلاح الاقتصادي. يتم توضيح اثر هذه المتغيرات على البطالة وفقا للمنظور النظرية الاقتصادية والنظرية الإحصائية.

1–1–العلاقة بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية التي تدرج في النموذج

–العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والناتج الداخلي الإجمالي علاقة عكسية، لأنه كلما ارتفع حجم الناتج الداخلي الإجمالي يرتفع حجم التشغيل، أي خلق المزيد من فرص العمل الجديدة، مما يترتب غليه انخفاض في معدل البطالة.

–العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و الاستثمار علاقة عكسية لأنه كلما ارتفع الاستثمار ارتفع الطلب على العمالة وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل الجديدة.

–العلاقة بين معدل البطالة و عدد السكان علاقة طردية حيث تؤدي الزيادة عدد السكان الناشطين اقتصاديا إلى زيادة عرض العمل ومن ثم زيادة معدل البطالة.

–العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و الأجور علاقة طردية ،لان الأجور تمثل سعر خدمة عنصر العمل (تكلفة) إذا ارتفاعها يؤدي إلى نقص كمية العمل المطلوبة، في الوقت الذي تزداد قيمة العمل المعروضة.

–العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و معدل التضخم علاقة عكسية وفق المنطق التقليدي ومنحنى فليبس، أما حاليا فان العلاقة بينهما غير واضحة الاتجاه ذلك حسب التحولات الاقتصادية.

–العلاقة الموجودة بين معدل البطالة وسياسة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي نتوقع أن تكون علاقة طردية نضرا للاعتماد هذه الأخيرة على السياسات الانكماشية و التي تؤثر بشكل سلبي على الجانب الاجتماعي ،خاصة نقص التشغيل ومن ثم زيادة معدل البطالة.

بعض الرموز المستعملة في الدراسة :

GDP : الناتج الداخلي الإجمالي، TCHO: معدل البطالة، TINF: معدل التضخم، W: الأجور، POP: عدد السكان، INV: معدل الاستثمار، D: قيمة صورية تأخذ قيمة 1 في سنة تطبيق البرنامج الاقتصادي 0 ماعدا ذلك.

حيث أن معدل البطالة هو المتغير التابع والمتغيرات الأخرى هي المتغيرات المفسرة حسب العلاقة : TCHO = F(GDP, TINF, W, POP, INV, D)والصيغة الخطية للنموذج تكتب كالتالي:

$$TCHO = B_0 + B_1GDP + B_2TINF + B_3W + B_4POP + B_5INV + B_6D + U_i$$

حيث U_i متغير عشوائي (يعبر عن البواقي، وسطه الحسابي يساوي الصفر، وتباينه ثابت)

نتائج تقدير النموذج: باعتباره نموذج خطي تم تقديره باستعمال برنامج SPSS و طريقة الانحدار التدريجي، حيث تعتمد هذه الطريقة على إضافة أو إسقاط بعض المتغيرات التفسيرية تدريجيا بهدف التوصل في الأخير إلى توليفة المتغيرات التفسيرية المثلى المؤثرة في المتغير التابع.

إذن فأحسن معادلة الانحدار المقدرة والمرتبة على حسب الأهمية النسبية للمتغيرات التفسيرية في التأثير على معدل البطالة هي:

$$\mathbf{TCHO} = -23{,}724 - 0{,}005815\ \mathbf{GDP} + 2{,}44\ \mathbf{POP} + 0{,}0000117\ \mathbf{W} - 0{,}506\ \mathbf{INV}$$
$$(-1{,}16) \quad (-6{,}79) \quad (3{,}52) \quad (3{,}98) \quad (-3{,}23)$$
$$\mathbf{F_c} = 10{,}96 \qquad \mathbf{DW} = 1{,}30 \qquad \mathbf{R^2} = 0{,}89$$

وبتحليل نتائج هذا التقدير يتضح لنا ما يلي :

أ– إن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر جوهريا على معدل البطالة (التي اجتازت الاختبارات الاقتصادية) مرتبة على حسب أهميتها النسبية كما توضحها المعلمات المعيارية في الجدول رقم (2) و معادلة النموذج المقدرة رقم (4)[1] تتمثل في:

–**الناتج الداخلي الإجمالي** : تدل الإشارة السالبة على أن العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و الناتج الداخلي الإجمالي علاقة عكسية فكلما ارتفع حجم الناتج الداخلي الإجمالي ارتفع معه حجم التشغيل مما يترتب عليه انخفاض في معدل البطالة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ووفقا لهذا النموذج فان ارتفاع حجم الناتج الداخلي الإجمالي ب 1 % يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0,05815%

–**عدد السكان** : تدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و عدد السكان علاقة طردية ،حيث تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى ارتفاع زيادة عرض قوة العمل مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات البطالة ،وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ووفقا لهذا النموذج فان ارتفاع عدد السكان ب 1 % تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بحوالي % 2,44

–**الأجور**: تدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والأجور علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث تؤدي الزيادة في الأجور إلى نقص الكمية المطلوبة من العمل في الوقت نفسه تزداد الكمية المعروضة منه. ووفقا لهذا النموذج فان ارتفاع الأجور بحوالي 1% يترتب عليه ارتفاع معدل البطالة بحوالي %0,01

–**الاستثمار**: تدل الإشارة السالبة على أن العلاقة بين معدل البطالة و الاستثمار علاقة عكسية، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، ووفقا لهذا النموذج فان ارتفاع الاستثمار بحوالي 1% يترتب عليه انخفاض معدل البطالة بحوالي 0,506 %.

[1] أنظر الملحق

ب– إن هذا النموذج قد اجتاز الاختبارات الاقتصادية كما أن نتائجه تتفق أيضا مع منطق النظرية الإحصائية. فمن حيث معنوية المعالم باستعمال اختبار "ستيودنت" لحضنا أن المعالم منفردة تؤثر على النموذج عند مستوى معنوية 5%(قيمة ستيودنت المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة)، كذلك بالنسبة لاختبار "فيشر" فان المعالم مجمعة تؤثر على النموذج عند مستوى معنوية 5 % (قيمة فيشر المحسوبة أكبر القيمة المجدولة). فضلا عن ذلك فان معامل الارتباط لهذا النموذج مرتفع، حيث ان حوالي 89% من التغيرات في معدل البطالة خلال فترة الدراسة ترجع إلى التغير في هذه المتغيرات السالفة الذكر.

الخاتمة: من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات الاقتصادية، نجد مشكلة البطالة، إن الجزائر كغيرها من دول العالم عانت ومازالت تعاني من هذه المشكلة والتي كانت أحد الأسباب في تبني الجزائر لسياسات إصلاحية جذرية من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية ، وعلى هذا العرض فان محاولة معرفة أثر هذه الإصلاحات الاقتصادية على ظاهرة البطالة تستلزم استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على فهمها و أساليب المنتهجة للحد من هذه الظاهرة ، اتضح من هذه الدراسة إن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر لم يكن لها أثر في النموذج المقدر المقترح ، لكن هذا لا يعني، أنها لا تؤثر فيه وإنما وجود بعض المتغيرات التفسيرية الأخرى كان لها تأثير معنوي أكثر، واتضح في الأخير أن محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980–2011 هي كل من: الناتج الداخلي الإجمالي و الاستثمار و عدد السكان و الأجور .

المراجع :

- بن طالبي فريد، السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، مجلة جديد الاقتصاد الصادرة عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ،العدد رقم03، جوان 2008.
- بورنان مصطفى ،بورنان ابراهيم ، واقع وأفاق المؤسسات المصغرة في الجزائرفي الفترة ما بين 2000–2010 ،الملتقى الوطني الاول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلالل الفترة 2000–2010، بومرداس أيام 18–19 ماي 2011.
– رماش هاجر، اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، 2012–2013.
- شنافي ليندة ،تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري : دراسة تحليلية ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2009–2010. – عريوة نصير، لمجد بوزيد، عبد الله بلوناس، تكامل آليات التشغيل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية في الجزائرحول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000–2010، بومرداس أيام 18–19 ماي 2011.
– ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية 2010، الجزائر.
- ناصر مراد، فعاليات آليات التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل واليات تحسينه، جامعة الجزائر، أيام 25– 26 جوان، 2008.
– دوريات الديوان الوطني للإحصاء.
-Ait taleb A. et Melbouci L. La prise de décisions dans les entreprises publiques algériennes de production" in revue Algérienne des Sciences Juridiques, Économiques et Politiques, Université d'Alger, fac de Droit, n °04/2008 pp.05-25, © ENAG, Algérie.

-Cherif Chakib, Programme d'ajustement structurel et résultats socio-économiques en Algérie, In revue sciences humaines, n°18**,** Décembre 2002, pp. 39-56, éditée par Université Mentouri, Constantine, Algérie.
-Collections statistiques de l'ONS.

الملحق

الجدول رقم 01 : ملخص تقدير النموذج بطريقة الانحدار التدريجي(Récapitulatif du modèle)

	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
Modèle					Variation de R-deux	Variation de F	ddl 1	ddl 2	Modification de F signification	
1	0,801	0,641	0,623	4,3315	0,641	35,757	1	20	0,000	
2	0,887	0,787	0,764	3,4279	0,145	12,935	1	19	0,002	
3	0,912	0,833	0,805	3,1190	0,046	4,949	1	18	0,039	
4	0,947	0,896	0,872	2,5252	0,064	10,462	1	17	0,005	1,301

a Valeurs prédites : (constantes), GDP
b Valeurs prédites : (constantes), GDP, POP
c Valeurs prédites : (constantes), GDP, POP, W
d Valeurs prédites : (constantes), GDP, POP, W, INV
e Variable dépendante : TCHO

الجدول رقم 02 : ملخص تقدير النموذج بطريقة الانحدار التدريجي(قيم المعلمات)

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification	Intervalle de confiance 95% pour B	
Modèle		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure
1	(constante)	28,099	1,534		18,317	0,000	24,899	31,298
	GDP	-1,390E-03	0,000	-0,801	-5,980	0,000	-0,002	-0,001
2	(constante)	-50,507	21,890		-2,307	0,032	-96,322	-4,692
	GDP	-3,809E-03	,001	-2,194	-5,463	0,000	-0,005	-0,002
	POP	2,971	,826	1,444	3,597	0,002	1,242	4,700
3	(constante)	-61,969	20,573		-3,012	0,007	-105,191	-18,746
	GDP	-5,686E-03	,001	-3,275	-5,387	0,000	-0,008	-0,003
	POP	3,392	,775	1,649	4,376	0,000	1,764	5,021
	W	7,013E-06	,000	0,911	2,225	0,039	0,000	0,000
4	(constante)	-23,724	20,426		-1,161	0,262	-66,819	19,372
	GDP	-5,815E-03	,001	-3,349	-6,797	0,000	-0,008	-0,004
	POP	2,444	,693	1,188	3,528	0,003	0,982	3,905
	W	1,168E-05	,000	1,516	3,984	0,001	0,000	0,000
	INV	-0,506	,156	-0,337	-3,235	0,005	-0,836	-0,176

a Variable dépendante : TCHO

الجدول رقم 03: ملخص تقدير النموذج بطريقة الانحدار التدريجي Variables exclues

Modèle		Coefficients	t	Signification	Corrélation partielle	Statistiques de colinéarité Tolérance
1	INV	-0,289	-2,331	0,031	-0,472	0,958
	TINF	-0,394	-2,670	0,015	-0,522	0,630
	POP	1,444	3,597	0,002	0,636	6,965E-02
	D	-0,171	-0,784	0,443	-0,177	0,386
	W	0,473	0,852	0,405	0,192	5,901E-02
2	INV	-0,133	-1,084	0,293	-0,247	0,740
	TINF	-0,132	-0,725	0,477	-0,169	0,348
	D	0,221	1,101	0,285	0,251	0,276
	W	0,911	2,225	0,039	0,464	5,549E-02
3	INV	-0,337	-3,235	0,005	-0,617	0,561
	TINF	-0,211	-1,288	0,215	-0,298	0,335
	D	0,047	0,225	0,825	0,054	0,220
4	TINF	0,108	0,610	0,551	0,151	0,201
	D	0,204	1,197	0,249	0,287	0,205

a Valeurs prédites dans le modèle : (constantes), GDP
b Valeurs prédites dans le modèle : (constantes), GDP, POP
c Valeurs prédites dans le modèle : (constantes), GDP, POP, W
d Valeurs prédites dans le modèle : (constantes), GDP, POP, W, INV
e Variable dépendante : TCHO.